وعلى الحكومة بان تعترف بأنها لا تملك أية سيطرة على أهم مصدر للطاقة في البلاد — وهو النفط . وقد كشف ان شركات النفط الاميركية الكبرى خفضت عمدا طاقة مصافي النفط لكي تتمكن من رفع الاسعار » .

ويبدو ان هناك اتجاها لانشاء خط مباشر لتجارة النفط بين الشرق الاوسط واوروبا . وفي الدانمارك تم تشكيل (مجلس توزيع) ، لان العديد من الشركات الصغيرة التي تتعامل بالنفط الرخيص المستورد من هولندا اضطرت للتوقف عن العمل نتيجة احتكار الشركات الاميركية الكبيرة للنفط .

وفي اجتماع اللجنة التنفيذية لموزعي النفط والفحم قال رئيس اللجنة : « ان الوضع ، ببساطة ، ينذر بكارثة . واذا ما استمر هذا الوضع فلن تبقى شركة واحدة مستقلة حين ينتهي الشتاء . ان المسألة ليست مسألة كارثة اقتصادية فحسب ، بل هي ايضا مسألة وجودنا نفسه . ان الشركات الكبرى قد ضيقت مؤخرا تسهيلات الحسم والتسليف » .

وقالت الصحيفة اليومية للحزب الاشتراكي الديمقراطي : « ان شركات النفط الكبرى تتحكم بدرجة الحرارة في غرف نومنا » . وقد دفع العديد من الفقراء اربعة أضعاف السعر العادي لتأمين البترول للتدفئة ، غير ان الحكومة وضعت في النهاية سعرا أقصى للبترول .

من جهة اخرى دعت بعض الصحف الى الغاء المناورات المقررة لحلف الاطلسي في ١٠ — ١٦ كانون الاول لان المناورات ستسبب هدرا ضخما للطاقة .

لا بديل للنفط

هل من حلول للوضع ؟ في ٢ كانون الاول الراهن دعت صحيفة Berlingske Tidende اليومية اليمينية ، في صفحتها الاولى ، « كل بيت دانماركي الى الحصول على مولد خاص للطاقة من الشمس من أجل الاستغناء عن النفط في المستقبل » . لكن هذا الاقتراح قد يكون أكثر واقعية بالنسبة لبلدان المتوسط منه للدانمارك ذات الشتاء الشديد البرودة !

ولاحظت جريدة يمينية اخرى ان « كل البلدان الغربية تصرفت تصرفا غير مسؤول . فأزمة الوقود قد تكون نتيجة لحرب الشرق الاوسط ، وقد تميل الى التحسن . لكن الغرب لن يحصل ثانية على مثل هذه الكميات الكبيرة من الوقود الرخيص مثلما فعل منذ الحرب العالمية الثانية ، ومن الضروري اجراء تعديل كامل تمهيدا للانتقال باتجاه استخدام مصادر اخرى للطاقة... وسوف يكون هذا التغيير صعبا . فالنمو الاقتصادي للغرب وثراؤه الظاهر نتجا بشكل رئيسي عن حصوله على وقود رخيص... لكن الحكومة لا تعلن الحقيقة كلها ... ان ثمة كارثة محدقة ، وعلى الدانمارك ان تنشىء لجنة للطاقة اليوم استعدادا لاستخدام كل أنواع الطاقة ... » .

لكن ولسوء حظ الدانمارك وغيرها من الدول المتضررة ، فقد نشرت جريدة Borsen الاقتصادية اليومية ، ذات الاتجاه اليميني ، تقريرا في صفحتين حول مضمون مسح اعدته الاتحادات الصناعية في بلدان السوق الاوروبية المشتركة بطلب من لجنة السوق حول مشاكل الطاقة . وكانت خلاصة الوثيقة السرية ان ازمة الطاقة ستستمر حتى ١٩٨٥ ، وان اوروبا ستكون هي الخاسر . وسوف يزداد الاعتماد على النفط العربي — يأتي ٦٠ بالمئة من النفط حاليا من الشرق الاوسط ، لكن هذا الرقم سيرتفع الى ٦٦ بالمئة في غضون سنوات قليلة . ولم تبد سوى دلائل ايجابية قليلة حول امكانية حل اوروبا لازمة الطاقة وذلك بسبب فقدان المصادر الطبيعية هنا ، وبسبب عدم وجود أية سياسة واضحة حول الطاقة .

تقلبات الموقف الحكومي

وعلى الصعيد السياسي اصابت اثار حرب تشرين وتقنين النفط الدانمارك في وقت كانت فيه تستعد لانتخابات عامة جديدة بسبب اندثار الاغلبية السابقة التي كانت الحكومة تستند اليها في البرلمان ، فيما يبدو انه مزيج من ردة نحو اليمين وخيبة أمل تجاه الاحزاب القديمة .

على الصعيد الحكومي أعلن رئيس الوزراء آنكر يورغنسن في الاجتماع الاشتراكي — الديمقراطي في ميدلغارت : « بالنسبة للحرب الاخيرة ، اعتبر ان البلدان العربية هي التي بدأتها . وباستطاعتي ان ادافع مطولا عن عدوانية اسرائيل لان جيرانها هم الذين يهددون بالقائها في المتوسط. ان مشاعري